

Distr.: General
19 July 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 28 (ب) من جدول الأعمال المؤقت *

النهوض بالمرأة: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع
المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية
الثالثة والعشرين

التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتايج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 128/74، وهو يروم دعم الجمعية العامة في رصد تنفيذ التوجيهات الواردة في ذلك القرار. والتقرير يركز على المدى الذي بلغته مجموعة مختارة من العمليات الحكومية الدولية في الأمم المتحدة في إدماج منظور جنساني في عملها. وهو يقدم تقييماً كمياً ونوعياً للتقدم المحرز وللجهود المتبقية، مقارنة بالسنوات السابقة. ويتضمن التقرير توصيات بشأن اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز تنفيذ الولايات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع أعمال الأمم المتحدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

130821 060821 21-10038 (A)



المحتويات

الصفحة

3	أولا - مقدمة
3	ثانيا - أداء مجموعة مختارة من الهيئات الحكومية الدولية على صعيد إدماج منظور جنساني في عملها
4	ألف - المنهجية
4	باء - النتائج الكمية
14	جيم - التحليل المتعمق
	ثالثا - إسهام هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في إدماج منظور جنساني في العمليات الحكومية الدولية
23	
24	رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

1 - في قرارات الجمعية العامة عن متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، دأبت الجمعية على الإجابة بهيئات منظومة الأمم المتحدة أن تزيد الجهود الرامية إلى تعميم المراعاة التامة لمنظور جنساني في جميع ما تنتظر فيه من مسائل تتدرج ضمن نطاق ولاياتها، وعلى الطلب إلى الأمين العام أن يُبلغ عن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في هذا الصدد. ووفقاً للتكليف الوارد في القرار 128/74، يتناول هذا التقرير التقدم الذي أحرزته مجموعة مختارة من العمليات الحكومية الدولية منذ الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

2 - وتؤكد النتائج الواردة في هذا التقرير أنه، من حيث تطور الأداء سنوياً، ثمة نمط متذبذب في إدماج منظور جنساني في وثائق الجمعية العامة ووثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية. فبعد فترة من الزيادة المطردة في إدماج منظور جنساني في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة، توقف إحرار التقدم في الدورتين الماضيتين. وبلغت النسبة المئوية الإجمالية لقرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا ذروة جديدة في الدورة الرابعة والسبعين، أعقبها انخفاض طفيف في الدورة الخامسة والسبعين. أما فيما يتعلق بالمجلس ولجانه الفنية، فقد جاءت النتائج متذبذبة على مدى السنوات الست الماضية، على الأرجح بسبب صغر حجم العينة من التقارير المقدمة إلى تلك الهيئات ومن القرارات التي اتخذتها.

ثانيا - أداء مجموعة مختارة من الهيئات الحكومية الدولية على صعيد إدماج منظور جنساني في عملها

3 - يستند هذا التقرير إلى تحليل لمضمون التقارير المقدمة من الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتيها الرابعة والسبعين والخامسة والسبعين والقرارات التي اتخذتها الجمعية في هاتين الدورتين، إضافة إلى تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية في عامي 2019 و 2020. وجرى أيضاً تحليل القرارات التي اتخذها المجلس ولجانه الفنية خلال الفترة المطابقة. والوثائق التي تُدرست (التقارير والقرارات والإعلانات) هي تلك المتاحة في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة حتى 10 حزيران/يونيه 2021. وفي الحالات التي قُدمت فيها الوثائق إلى أكثر من هيئة حكومية دولية أو لجنة، لم يُنظر فيها إلا مرة واحدة فقط، وذلك من قبل الهيئة الأعلى. وقد تواتر استخدام المنهجية نفسها منذ أكثر من 10 سنوات حتى الآن، وبالتالي فإن تحليل الاتجاهات يعطي نظرة شاملة عما طرأ من تغيير بمرور الزمن. ولما كان هذا التقرير يُعدُّ كل سنتين، فقد أُدرجت في التحليلات والجدول والأشكال، حسبما ينطبق، البيانات المتعلقة بدورتي الجمعية العامة الرابعة والسبعين والخامسة والسبعين ودورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية لعامي 2019 و 2020.

4 - وكان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثر كبير على استمرارية تصريف الأعمال في العمليات الحكومية الدولية خلال الفترة قيد الاستعراض. فبسبب الجائحة، واجه عقد اجتماعات بالحضور الشخصي صعوبات وقيوداً بالنسبة للجزء الأكبر من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية لعام 2020، وكذلك على مدى الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. وخلال النصف الأول من عام 2020، أُرجئ العديد من الاجتماعات الحكومية الدولية أو قُلِّص عددها أو أُجريت عن طريق المراسلات، وأثر ذلك على المجلس ولجانه الفنية خاصة. وخلال النصف الثاني من العام، أُجري جزء كبير من الأعمال الحكومية

الدولية من خلال المزج بين الاجتماعات الرسمية المحدودة المعقودة بالحضور الشخصي والاجتماعات غير الرسمية المعقودة على الإنترنت. وتكثفت الجمعية العامة ولجانها الرئيسية مع ما فرضته الجائحة من صعوبات وقيود، بوسائل منها عمليات التمديد التقنية أو الإجرائية لبعض القرارات. ولعل وقع الجائحة على أعمال الهيئات الحكومية الدولية يكون قد أثر على نتائج التحليل، ولا سيما فيما يتعلق بالعدد الإجمالي للقرارات التي اتخذتها الهيئات مقارنة بالدورات السابقة.

ألف - المنهجية

5 - دُرست الوثائق المستعرضة لأغراض هذا التقرير بغية الاستدلال على إدماجها منظورا جنسانيا، حسبما يحدده احتواؤها على الكلمات الدالة التالية: جنساني، جنس، امرأة، رجل، فتاة، فتى (بما في ذلك صيغ جمعها وتثنيها)، أنثى، ذكر، جنسي، إنجابي، نفاسي. واعتُبر أن الوثائق التي وردت فيها إحدى تلك الكلمات الدالة مرة واحدة على الأقل هي وثائق تتضمن منظورا جنسانيا. أما النتائج الإيجابية الزائفة، مثل الإشارات إلى "كارثة من صنع الإنسان" (حيث ترد كلمة "man" (رجل) في العبارة الإنكليزية "man-made disaster")، فلم تُؤخذ في الاعتبار.

6 - والكلمات المختارة المشار إليها أعلاه هي تلك الأكثر ورودا في التقارير والقرارات التي تعالج المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وخضعت الوثائق التي اجتازت مرحلة الفرز الأولي لتحليل متعمق بغية تقييم مدى انعكاس منظور جنساني فيها وتحديد المستوى النوعي لذلك الانعكاس.

باء - النتائج الكمية

7 - في المجموع، استُعرض لأغراض هذا التحليل 253 تقريراً من تقارير الأمين العام و 312 قراراً من قرارات الهيئات الحكومية الدولية التي خضع عملها للاستعراض. وحتى 10 حزيران/يونيه 2021، كانت الجمعية العامة وحدها قد نظرت في 222 تقريراً للأمين العام واتخذت 283 قراراً. واستعرض المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته لعام 2020، ثمانية من تقارير الأمين العام واتخذ 23 قراراً. أما اللجان الفنية، باستثناء لجنة وضع المرأة، فنظرت في 23 من تقارير الأمين العام واتخذت 6 قرارات. وبالتالي، فقد كان لدى الهيئات الحكومية الدولية المشمولة بالتحليل الكثير من الفرص لإدماج منظور جنساني في عملها.

الجدول 1

التقارير والقرارات، 2015-2020

الهيئة	التقارير						القرارات					
	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2020	2019	2018	2017	2016	2015
الجمعية العامة	222	233	243	231	245	259	283	277	298	279	288	267
المجلس الاقتصادي والاجتماعي	8	8	7	11	8	11	23	34	30	32	28	30
اللجان الفنية	23	30	35	32	29	33	6	14	17	17	12	16
المجموع	253	271	285	274	282	303	312	325	345	328	328	313

8 - ويبين الجدول 1 الاتجاهات بمرور الزمن بالنسبة لعدد التقارير والقرارات الصادرة عن كل هيئة في الفترة من عام 2015 إلى عام 2020⁽¹⁾. وخلال السنوات الست السابقة، جاء العدد الإجمالي للتقارير المقدمة متبائنا إلى حد ما، ولكنه يظهر وجود اتجاه متناقص بوجه عام. وانخفض العدد الإجمالي للقرارات التي اتخذتها جميع الهيئات في عام 2020 إلى عدد مماثل لذلك المسجل في عام 2015. ولا تزال التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة والقرارات المتخذة من قبلها تشكل الغالبية العظمى من جميع الوثائق المشمولة بالتحليل.

9 - واتخذت الجمعية العامة خمسة قرارات تركز حصرا على مسائل المساواة بين الجنسين، وهي القرار 156/75 بشأن تعزيز التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل التصدي على وجه السرعة لتأثير مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على النساء والفتيات، والقرار 157/75 بشأن النساء والفتيات ومواجهة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والقرار 158/75 بشأن الاتجار بالنساء والفتيات، والقرار 160/75 بشأن تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والقرار 161/75 بشأن تكثيف الجهود الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات بجميع أشكاله والقضاء عليه. وتضمن التقريران الأول والثاني مبادرات جديدة للتصدي لجائحة كوفيد-19، أما القرارات الثلاثة الباقية فكانت قرارات تصدر، منذ فترة طويلة، كل سنتين.

10 - واستمر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في العمل بممارسته المتمثلة في اتخاذ قرار سنوي بشأن تعميم مراعاة منظور جنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (القرار 9/2020). ومن الأهمية بمكان أن تتناول الهيئات الحكومية الدولية مسائل المساواة بين الجنسين على نحو مركّز ومحدّد الأهداف، لكن من المهم أيضا تعميم مراعاة منظور جنساني في مجالات العمل كلها.

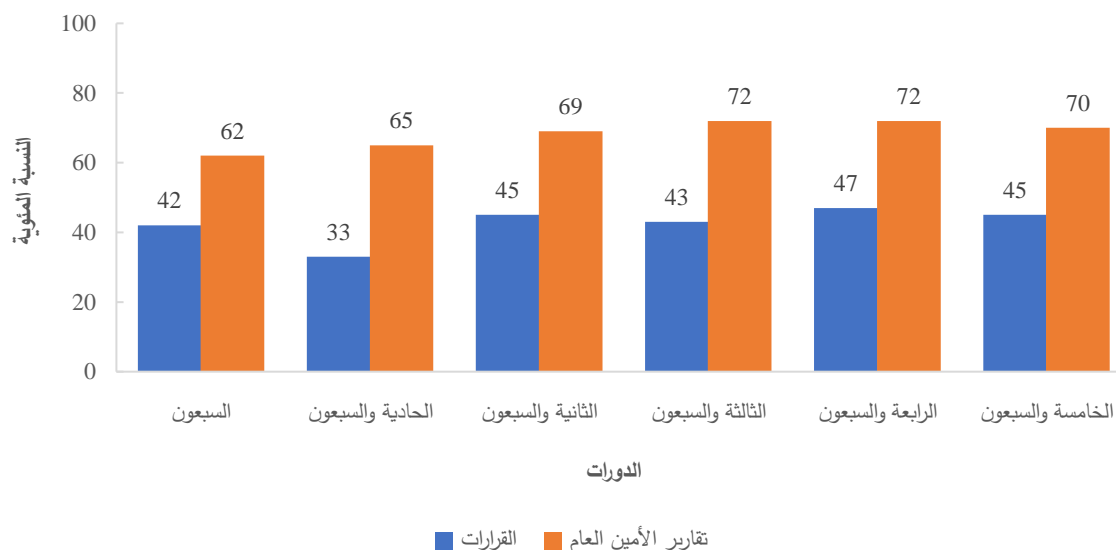
1 - الجمعية العامة

11 - يبين الشكل الأول اتجاها يتزايد مطردا من حيث النسبة المئوية لتقارير الأمين العام التي تتضمن منظورا جنسانيا حتى الدورة الثالثة والسبعين، وهي النقطة التي تباطأ عندها إحراز التقدم. وفي حين ظلت النسبة المئوية مرتفعة نسبيا خلال الدورات الثلاث الماضية للجمعية العامة، فقد انخفضت إلى 70 في المائة في الدورة الخامسة والسبعين، مقارنة بنسبة 72 في المائة في الدورتين الثالثة والسبعين والرابعة والسبعين. وبلغت النسبة المئوية الإجمالية لقرارات الجمعية العامة التي تضمنت منظورا جنسانيا ذروتها في الدورة الرابعة والسبعين، حيث بلغت 47 في المائة، ولكن حدث انخفاض طفيف في الدورة الخامسة والسبعين إلى نسبة 45 في المائة، مما يدل على استمرار النمط المتذبذب.

(1) ترد المعلومات المتعلقة بالفترة 2013-2018 في التقرير السابق (A/74/222).

الشكل الأول

النسب المئوية لوثائق الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا



(أ) تقارير الأمين العام

12 - تدعم تقارير الأمين العام المناقشات الحكومية الدولية، ويمكن أن يُسترشد بها في القرارات التي تتخذها الهيئات الحكومية الدولية. ومن بين 222 تقريرا من هذه التقارير المقدمة في الدورة الخامسة والسبعين، تضمن 156 تقريرا (70 في المائة) منظورا جنسانيا (انظر الجدول 2)، أي بانخفاض بنقطتين مئويتين مقارنة بالدورتين الثالثة والسبعين والرابعة والسبعين (انظر الشكل الأول). ومع ذلك، فإن النسبة المئوية المرتفعة نسبيا تؤكد أن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات يُراعيان في طائفة واسعة من المجالات الفنية.

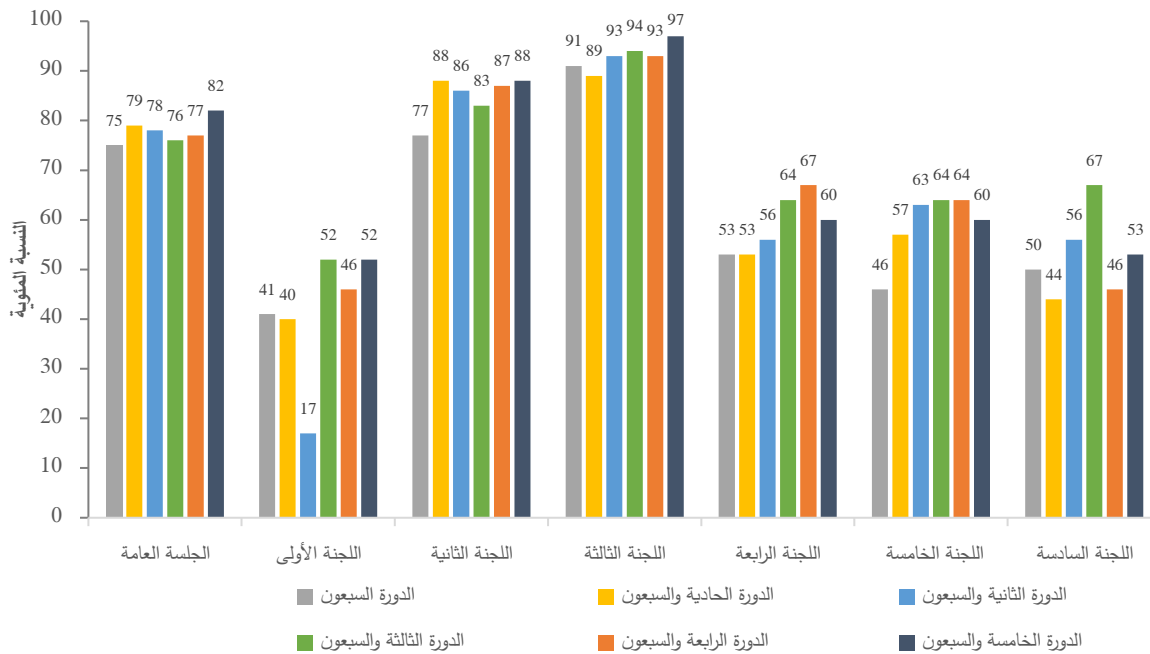
الجدول 2

تقارير الأمين العام المقدمة في الدورة الخامسة والسبعين التي تتضمن منظورا جنسانيا

الهيئة	عدد التقارير	العدد	النسبة المئوية
الجلسة العامة	38	31	82
اللجنة الأولى	29	15	52
اللجنة الثانية	26	23	88
اللجنة الثالثة	29	28	97
اللجنة الرابعة	10	6	60
اللجنة الخامسة	75	45	60
اللجنة السادسة	15	8	53
المجموع	222	156	70

الشكل الثاني

تقارير الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا، حسب الهيئة



13 - بين الدورتين الثالثة والسبعين والخامسة والسبعين، يُعزى الانخفاض في النسبة المئوية للتقارير التي تضمنت منظورا جنسانيا إلى انخفاض عدد التقارير من هذا النوع المقدمة إلى اللجنة الرابعة (لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار) بـ 4 نقاط مئوية، واللجنة الخامسة (لجنة الإدارة والميزانية) بـ 4 نقاط مئوية، واللجنة السادسة (اللجنة القانونية)، بـ 14 نقطة مئوية (انظر الشكل الثالث). وزادت نسبة ما قُدم من التقارير التي تدمج منظورا جنسانيا إلى الجلسة العامة بـ 6 نقاط مئوية، واللجنة الثانية (اللجنة الاقتصادية والمالية) بـ 5 نقاط مئوية، واللجنة الثالثة (لجنة الشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية) بمقدار بـ 3 نقاط مئوية، وبلغت اللجنة الثالثة أعلى نسبة مئوية سجلتها على الإطلاق. ولم يطرأ تغيير فيما يتعلق بالتقارير المقدمة إلى اللجنة الأولى (لجنة نزع السلاح والأمن الدولي) (52 في المائة).

(ب) القرارات

الجدول 3

قرارات الجمعية العامة المتخذة في الدورة الخامسة والسبعين التي تتضمن منظورا جنسانيا

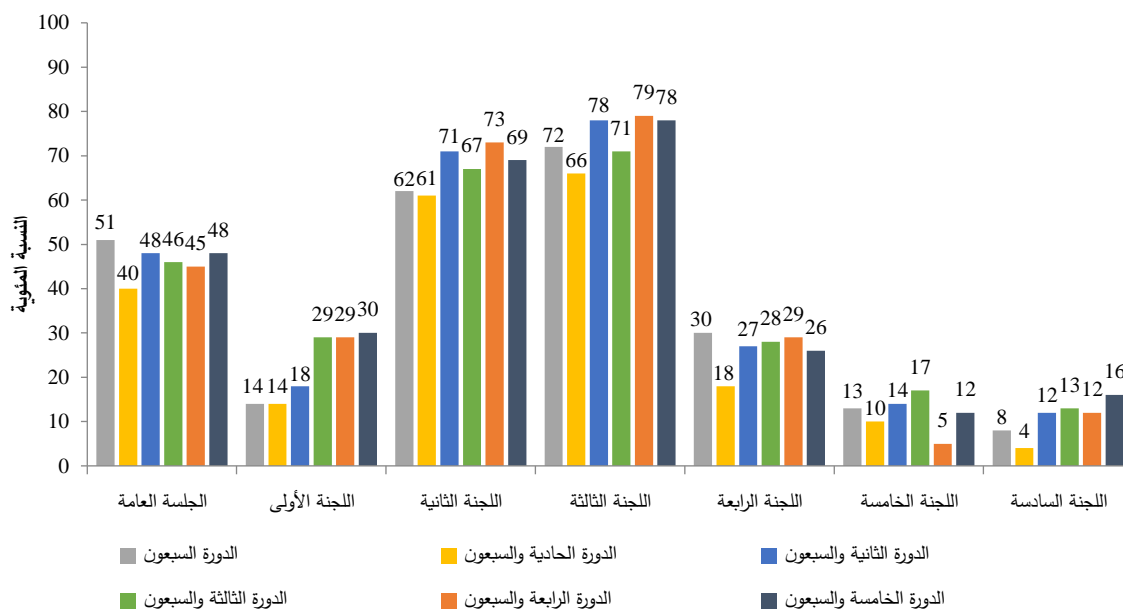
الهيئة التي صدر عنها القرار	عدد القرارات	النسبة المئوية من مجموع القرارات	العدد	النسبة المئوية
الجلسة العامة	67	24	32	48
اللجنة الأولى	61	22	18	30
اللجنة الثانية	35	12	24	69
اللجنة الثالثة	50	18	39	78

القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا				
الهيئة التي صدر عنها القرار	عدد القرارات	النسبة المئوية من مجموع القرارات	العدد	النسبة المئوية
اللجنة الرابعة	34	12	9	26
اللجنة الخامسة	17	6	2	12
اللجنة السادسة	19	7	3	16
المجموع	283	100	127	45

14 - وفي المجموع، جاءت 45 في المائة من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين (127 قرارا) متضمنة منظورا جنسانيا، مقابل 43 في المائة (129 قرارا) من القرارات المتخذة في الدورة الثالثة والسبعين. ونسبة 45 في المائة تلك هي ثاني أعلى نسبة سُجلت منذ الشروع في إجراء تحليل من هذا القبيل، وكان ذلك فيما يتعلق بالدورة الحادية والستين (التي لم تتضمن منظورا جنسانيا سوى 23 في المائة من القرارات الصادرة فيها)، وهو ما يقل بالكاد عن أعلى نسبة سُجلت مطلقا، وهي 47 في المائة، التي تحققت في الدورة الرابعة والسبعين.

الشكل الثالث

قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا، حسب الهيئة



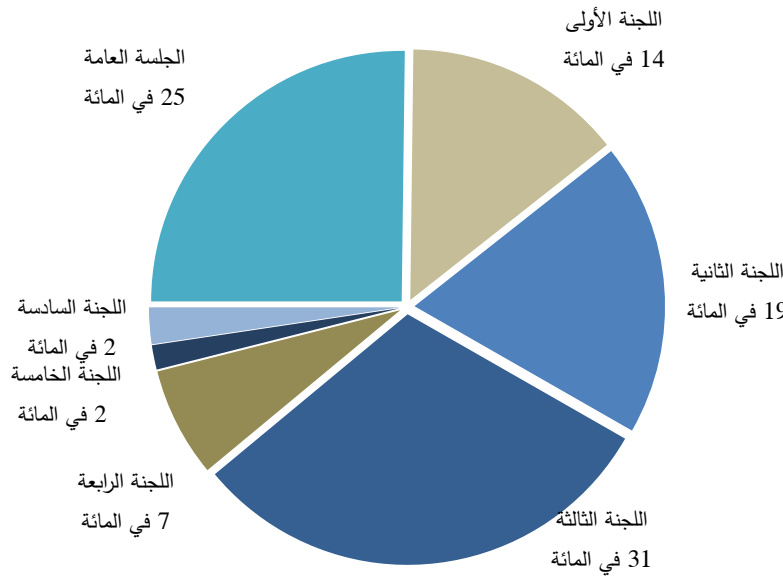
15 - وازدادت نسبة القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا من بين القرارات المتخذة في أغلب اللجان الرئيسية وفي الجلسات العامة للجمعية العامة في الدورات من الثالثة والسبعين إلى الخامسة والسبعين (انظر الجدول 3 والشكل الثالث). وكما كان الحال في السنوات السابقة، كانت نسبة هذه القرارات أعلى في اللجنة الثانية (69 في المائة) وفي اللجنة الثالثة (78 في المائة)، بما يمثل زيادة بنقطتين مؤنيتين وسبع نقاط مئوية، على التوالي، وذلك مقارنة بالدورة الثالثة والسبعين.

16 - وعلى غرار السنوات السابقة، ففي الجلسات العامة للجمعية العامة واللجان الأولى والثانية والثالثة والرابعة، اتخذ عدد أكبر نسبيا من القرارات، فيما اتخذ عدد أقل من القرارات في اللجنتين الخامسة والسادسة، وهو ما يؤثر في الزيادة التناسبية لنسبة القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا (انظر الجدول 3). وسُجل انخفاض طفيف في العدد الإجمالي للقرارات التي اتخذت في الدورة الخامسة والسبعين مقارنة بالدورة الثالثة والسبعين من قبل اللجنة الأولى (أقل بقرارين)، واللجنة الثانية (أقل بأربعة قرارات)، واللجنة الثالثة (أقل بستة قرارات)، واللجنة الرابعة (أقل بقرارين)، واللجنة الخامسة (أقل بقرار واحد)، واللجنة السادسة (أقل بأربعة قرارات). وفي الوقت نفسه، زاد عدد القرارات المتخذة في الجلسة العامة بأربعة قرارات.

17 - ويبين الشكل الثالث الاتجاهات خلال الدورات الست السابقة في نسبة قرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا. ففي الدورات من الثالثة والسبعين إلى الخامسة والسبعين، سُجلت أبرز الزيادات في اللجنتين الثالثة والسادسة، حيث زادت النسبة المئوية للقرارات التي اتخذت في اللجنة الثالثة والتي تتضمن منظورا جنسانيا من 71 في المائة إلى 78 في المائة وزادت النسبة المئوية للقرارات من ذلك القبيل التي اتخذت في اللجنة السادسة من 13 في المائة إلى 16 في المائة، مع بلوغ اللجنة السادسة أعلى نسبة لها على الإطلاق. وجاءت النسب المئوية فيما يتعلق بالجلسات العامة واللجان الثانية والرابعة والخامسة أقل من أعلى مستوياتها. واتخذت الجمعية العامة في الجلسة العامة واللجان الأولى والرابعة والخامسة والسادسة، مجتمعة، ثلثي مجموع القرارات تقريبا. ولم يقترب عدد من هذه الهيئات بعد من النسبة المتوخاة للقرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا، وهي 50 في المائة، مما يبين بأن هناك فرصة كبيرة لزيادة الاهتمام بهذه المسألة.

الشكل الرابع

الهيئات مصدر جميع قرارات الجمعية العامة المتخذة في الدورة الخامسة والسبعين والمتضمنة منظورا جنسانيا

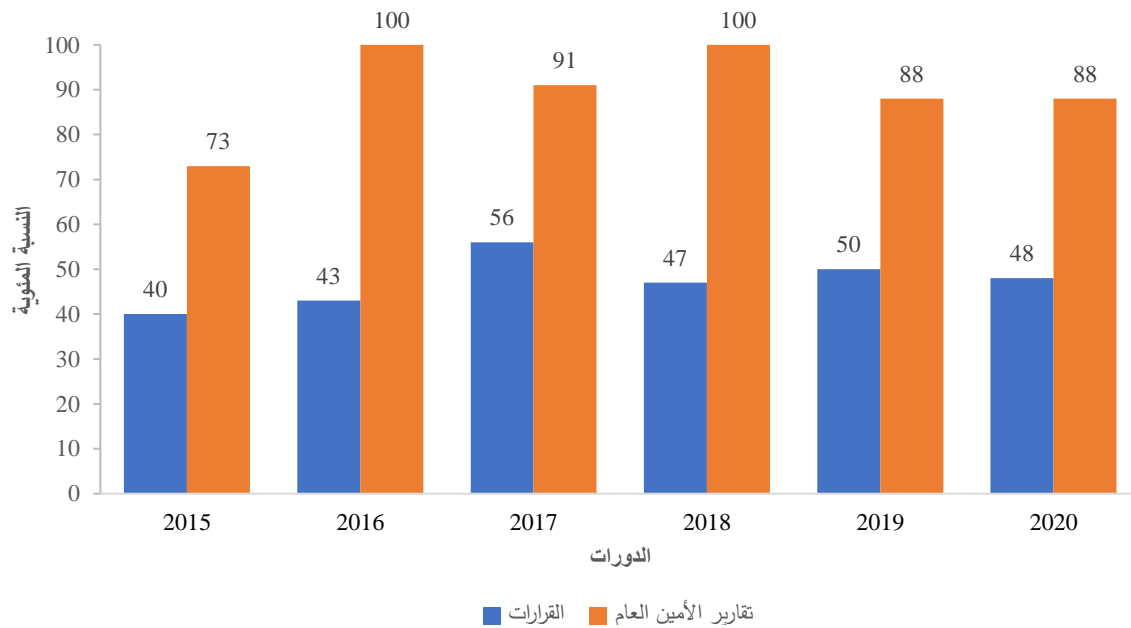


18 - ويبين الشكل الرابع أن اللجنة الثالثة لا تزال تساهم بالنصيب الأكبر من القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا، بما يمثل نسبة 31 في المائة من العدد الإجمالي لهذه القرارات. وأسهمت اللجنتان الثانية والثالثة، مجتمعتين، بأكثر من نصف القرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا. وعموما، لا تزال إسهامات اللجان متباينة، ولا يزال هناك المزيد من الفرص الكبيرة لإدماج منظور جنساني في عملها على نحو أكثر فعالية واتساقا، سواء من حيث التغطية أو النوعية.

2 - المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية

الشكل الخامس

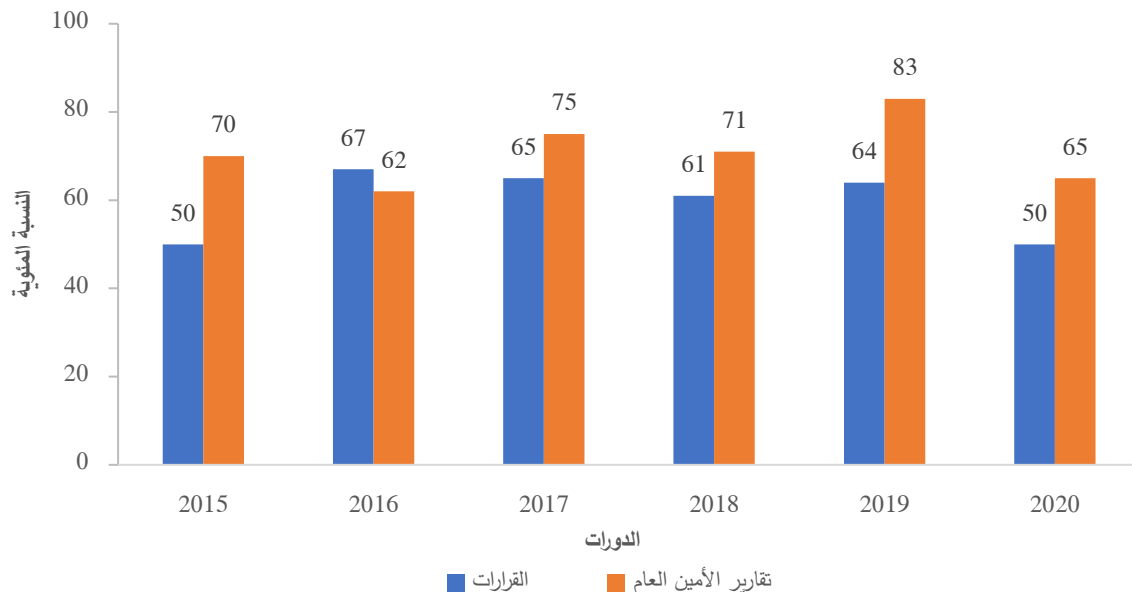
وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تتضمن منظورا جنسانيا، 2015-2020



19 - يبين الشكل الخامس الاتجاه غير المتسق نوعا ما الملاحظ على أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي من حيث إدماج منظور جنساني في قراراته. وشهدت النسبة المئوية للقرارات التي تتضمن منظورا جنسانيا زيادة طفيفة بين عامي 2018 و 2020، من 47 في المائة إلى 48 في المائة، وإن كان عدد هذه القرارات قد انخفض بالقيم المطلقة من 14 قرارا إلى 11 قرارا. وعلى الرغم من الزيادة الطفيفة، ظلت النسبة أقل من الذروة التي بلغت في عام 2017، وهي 56 في المائة. وفي عام 2020، بلغت النسبة المئوية لتقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس التي تتضمن منظورا جنسانيا 88 في المائة، أي بانخفاض نسبته 12 في المائة عن الرقم القياسي البالغ 100 في المائة في عام 2018، وإن كان عدد التقارير في كل من عامي 2020 و 2018 قد بلغ بالقيمتين المطلقتين سبعة تقارير. وتجدر الإشارة إلى أن حجم عينة التحليل كان صغيرا (ثمانية تقارير) على غرار السنوات السابقة (انظر الجدول 1)، مما أفضى إلى حدوث تذبذب كبير في النسب المئوية من سنة إلى أخرى.

الشكل السادس

وثائق اللجان الفنية التي تتضمن منظورا جنسانيا، 2020-2015



20 - ويبين الشكل السادس انخفاضاً بنسبة 11 نقطة مئوية في القرارات التي اتخذتها اللجان الفنية والتي تتضمن منظورا جنسانيا، من 61 في المائة (11 قراراً) في عام 2018 إلى 50 في المائة (3 قرارات) في عام 2020. ويبين أيضاً انخفاضاً في نسبة تقارير الأمين العام المقدمة إلى اللجان الفنية التي تتضمن منظورا جنسانيا، من 71 في المائة (25 تقريراً) في عام 2018 إلى 65 في المائة (15 تقريراً) في عام 2020.

(أ) تقارير الأمين العام

الجدول 4

تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية التي تتضمن منظورا جنسانيا، 2020

التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا ^(أ)			الهيئة
النسبة المئوية	العدد	مجموع عدد التقارير	
88	7	8	المجلس الاقتصادي والاجتماعي
65	15	23	اللجان الفنية التابعة للمجلس
—	—	—	لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
33	1	3	لجنة المخدرات
100	2	2	اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
40	4	10	اللجنة الإحصائية
100	5	5	لجنة السكان والتنمية
100	3	3	لجنة التنمية الاجتماعية
—	—	—	منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات

(أ) لا تشمل هذه النتائج لجنة وضع المرأة لأن عملها يركز حصراً على مسائل المساواة بين الجنسين.

21 - وكما هو الحال بالنسبة للجمعية العامة، فإن تقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تضمنت منظورا جنسانيا بمعدل أعلى من الذي سجلته القرارات (انظر الجدول 4 والشكلين الخامس والسادس). وفي عام 2020، أدمجت سبعة من التقارير الثمانية (88 في المائة) المقدمة إلى المجلس مسائل المساواة بين الجنسين.

22 - ومن التقارير الـ 23 المقدمة من الأمين العام إلى اللجان الفنية في عام 2020، تضمن 15 تقريراً (65 في المائة) منظورا جنسانيا (انظر الشكل السادس والجدول 4)، أي بانخفاض عن نسبة 71 في المائة المسجلة في عام 2018. وجميع التقارير المقدمة إلى لجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة السكان والتنمية، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تضمن منظورا جنسانيا. ومن التقارير المقدمة إلى لجنة المخدرات واللجنة الإحصائية، تضمنت نسبة 33 في المائة و 40 في المائة، على التوالي، منظورا جنسانيا.

(ب) القرارات

الجدول 5

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية التي تتضمن منظورا جنسانيا، 2020

التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا ⁽¹⁾			الهيئة التي صدر عنها القرار
النسبة المئوية	مجموع عدد القرارات	العدد	
48	11	23	المجلس الاقتصادي والاجتماعي
50	3	6	اللجان الفنية التابعة للمجلس
-	-	1	لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
60	3	5	لجنة المخدرات
-	-	-	لجنة السكان والتنمية
-	-	-	لجنة التنمية الاجتماعية
-	-	-	اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
-	-	-	اللجنة الإحصائية ^(ب)
-	-	-	لجنة السكان والتنمية
-	-	-	لجنة التنمية الاجتماعية
منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات			

(أ) لا تشمل هذه النتائج لجنة وضع المرأة لأن عملها يركز حصرا على مسائل المساواة بين الجنسين.

(ب) لا تتخذ اللجنة الإحصائية عادة سوى مقررات، ولم تُدرَس مقرراتها تلك في هذا التحليل.

23 - في عام 2020، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي 23 قرارا، وهو عدد أقل بسبعة قرارات مقارنة بعام 2018 (انظر الجدول 5)⁽²⁾. وكان 48 في المائة من هذه القرارات متضمنا لمنظور جنساني، أي بزيادة بنقطة مئوية واحدة مقارنة بدورة المجلس لعام 2018 (انظر الشكل الخامس والجدول 5). ولذلك، فإن النسبة المئوية لقرارات المجلس التي يُنظر فيها في المسائل المتصلة بنوع الجنس لا تزال متذبذبة. وهذا

(2) مشاريع قرارات اللجان الفنية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو إلى الجمعية العامة من خلال المجلس للبت فيها تُحتسب مرة واحدة، في إطار الهيئة التي تتخذها في نهاية المطاف.

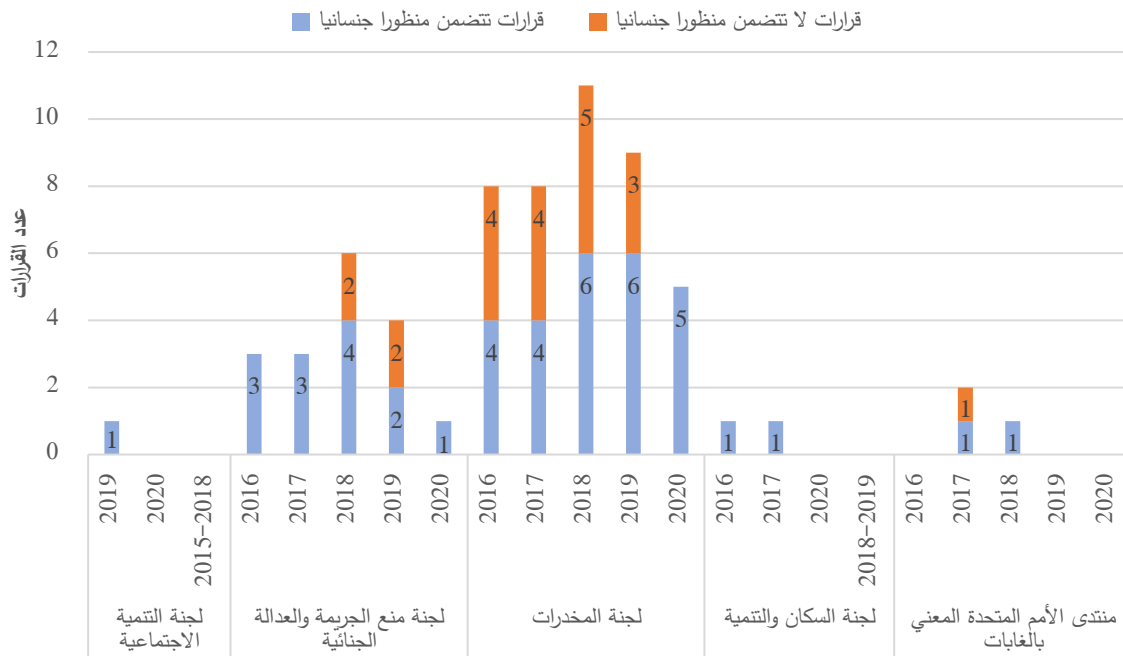
التباين قد يعزى جزئياً إلى تغير أحجام العينات وصغرهما النسبي، وهي الأحجام التي تراوحت بين 23 قراراً و 32 قراراً. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن خمسة من أصل تسعة قرارات إجرائية التي اتخذها المجلس في عام 2020 قد أدمجت منظوراً جنسانياً، مقارنة بقرار واحد من أصل خمسة قرارات في عام 2018. وتمثل هذه الزيادة اتجاهها إيجابياً ينبغي أن يستمر⁽³⁾.

24 - وكان ستة من القرارات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتضمنة لمنظور جنساني قد صيغت مشاريعها في بادئ الأمر من قبل لجان فنية هي لجنة التنمية الاجتماعية (ثلاثة قرارات)، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (قراران)، ولجنة وضع المرأة (قرار واحد)، وأوصي بأن يعتمدها المجلس. وتشكل تلك القرارات 55 في المائة من قرارات المجلس التي تضمنت منظوراً جنسانياً، مما يؤكد الأهمية الحاسمة للجان الفنية في إدراج منظور جنساني في عمل المجلس. وكان المجلس مصدر خمسة قرارات تتضمن منظوراً جنسانياً، مما يشير إلى أن هناك فرصاً لزيادة الاهتمام بالمسائل المتصلة بنوع الجنس.

25 - واختلف عدد القرارات التي اتخذتها كل لجنة من اللجان الفنية اختلافاً شديداً، كما هو مبين في الشكل السابع. وكانت لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية هما الهيئتان الوحيدتان اللتان اتخذتا قرارات في عام 2020، حيث أن جميع اللجان الأخرى إما أعدت مشاريع قرارات لكي يبت فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو اتخذت مقررات فقط.

الشكل السابع

قرارات اللجان الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً



ملاحظة: تتوافر بيانات الدورات السابقة في تقارير سابقة.

(3) انظر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1/2020 بشأن ترتيبات عمل المجلس.

26 - على غرار السنوات السابقة، لم تُدرج أعمال لجنة وضع المرأة في التحليل، تجنباً للتوصل إلى نتائج متحيزة. وخلال فترة السنتين 2019-2020، واصلت اللجنة تعزيز الإطار المعياري العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. وكان لعملها دور محوري في التنفيذ المعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين والتنفيذ المراعي للمنظور الجنساني لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي الإعلان السياسي بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (انظر E/2020/27- E/CN.6/2020/10، الفصل الأول، الفرع ألف)، الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الرابعة والسنتين، رحبت الحكومات بالتقدم المحرز، ولكنها سلمت بأن أي بلد لم يحقق المساواة الكاملة بين الجنسين والتمكين التام للنساء والفتيات، وأعربت عن قلقها لأن التقدم المحرز كان عموماً دون السرعة والعمق المطلوبين. واستجابة لذلك، تعهدت الحكومات باتخاذ مزيد من الإجراءات لكفالة التنفيذ الكامل والفعال والمعجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين والوثيقتين الختاميتين للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة من خلال استراتيجيات التنفيذ الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك الأمور التالية: إبطال جميع القوانين التمييزية؛ والتخلص من الأعراف الاجتماعية التمييزية وأشكال التمييز الجنساني؛ وتعزيز المؤسسات؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التنمية المستدامة؛ وتدعيم الالتزامات بالتمويل الكافي؛ وتعزيز المساءلة؛ وتسخير التكنولوجيا والابتكار؛ وسد الثغرات في توافر البيانات والأدلة؛ وتوطيد التعاون الدولي والشراكات من أجل تنفيذ الالتزامات. واتخذت اللجنة قرارين وقدمت مشروع قرار واحد ليتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

جيم - التحليل المتعمق

27 - يشكل مستوى الاهتمام الذي يولى لمساواة بين الجنسين ومواقع الإشارات إلى هذه المسائل في التقارير والقرارات مؤشراً على الأهمية التي تُعطى لإدماج منظور جنساني. ويبين التحليل المتعمق أن التقارير والقرارات كثيراً ما تتفاوت بقدر كبير من حيث مستوى الاهتمام الذي يولى للمسائل المتصلة بنوع الجنس. والبيانات المقابلة من الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة ودورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2018، التي تستخدم كنقطة المقارنة الرئيسية في جميع مراحل التحليل، متاحة في الوثيقة A/74/222.

1 - مواقع الإشارات إلى المسائل المتصلة بنوع الجنس

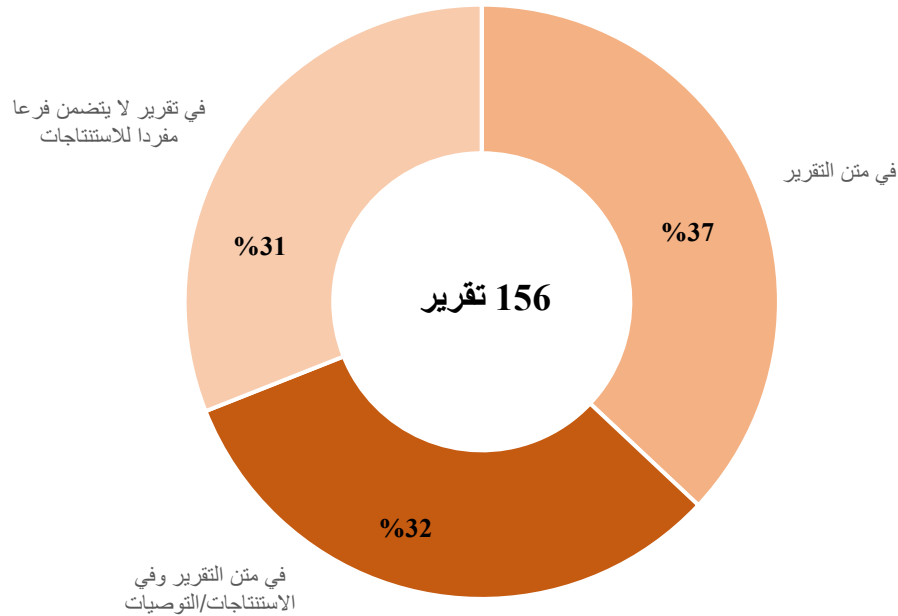
28 - يُحدّد موقع الإشارات إلى المسائل المتصلة بنوع الجنس في الوثائق الحكومية الدولية درجة بروز تلك المسائل في الوثيقة، وهو ما قد يؤثر على احتمال اتخاذ إجراءات متابعة بشأنها. ويكون الاهتمام موجهاً إلى مسائل المساواة بين الجنسين بشكل أكبر في تقارير الأمين العام عندما لا ترد الإشارات في متن التقرير فحسب، بل ترد أيضاً في الاستنتاجات والتوصيات. وبالمثل، يكون التشديد في القرارات على مسائل المساواة بين الجنسين أقوى حين يشار إلى تلك المسائل في كل من الديباجة والمنطوق، وحين تتضمن تلك القرارات إجراء أو التزاماً محددين لمعالجة المسألة المنظور فيها والمتصلة بنوع الجنس⁽⁴⁾.

(4) تمشياً مع الممارسة المعمول في ما سبق، لم يُجرَ تقييم لمواقع الإشارات إلى المسائل المتصلة بنوع الجنس في وثائق اللجان الفنية.

(أ) تقارير الأمين العام

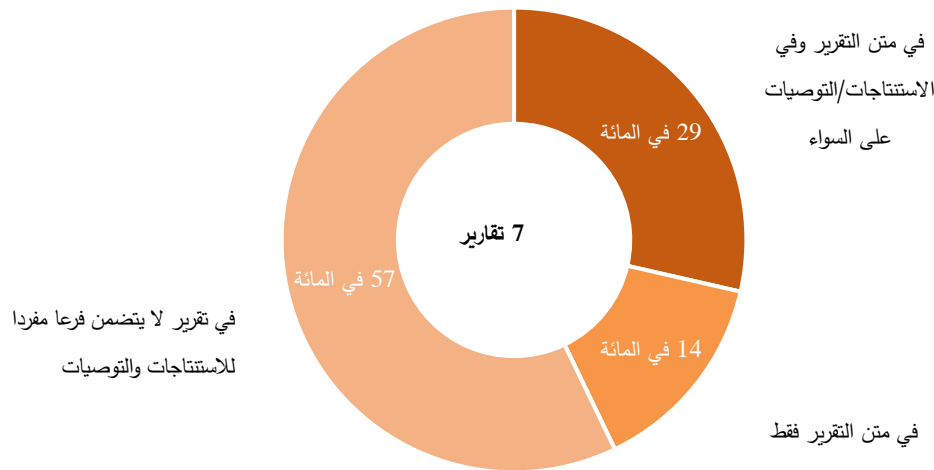
الشكل الثامن

مواقع الإشارات إلى المسائل المتصلة بنوع الجنس في تقارير الأمين العام في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة



29 - يشير تحليل موقع الإشارات ذات الصلة في تقارير الأمين العام الـ 156 التي تتضمن منظورا جنسانيا إلى أن النسبة الأكبر من التقارير (37 في المائة) لم تتضمن اهتماما مكرسا للمسائل المتصلة بنوع الجنس إلا في متن الوثيقة. وهذه النسبة أقل بـ 4 نقاط مئوية من النسبة المسجلة في عام 2018. وكانت النسبة التي تضمنت اهتماما مكرسا للمسائل المتصلة بنوع الجنس في كل من متن التقرير والفرع المفرد للاستنتاجات والتوصيات هي ذات النسبة المسجلة في عام 2018، حيث بلغت 31 في المائة، مما يشير إلى أن هناك مجالا لتحسين إدراج منظور جنساني في كلا جزأي التقارير. وكان ما مجموعه 32 في المائة من التقارير التي أدمج فيها منظور جنساني لا يتضمن فرعاً مفرداً للاستنتاجات والتوصيات، وهو ما يمثل زيادة بأربع نقاط مئوية منذ عام 2018 (انظر الشكل الثامن).

الشكل التاسع
مواقع الإشارات إلى المسائل المتصلة بنوع الجنس في تقارير الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2020



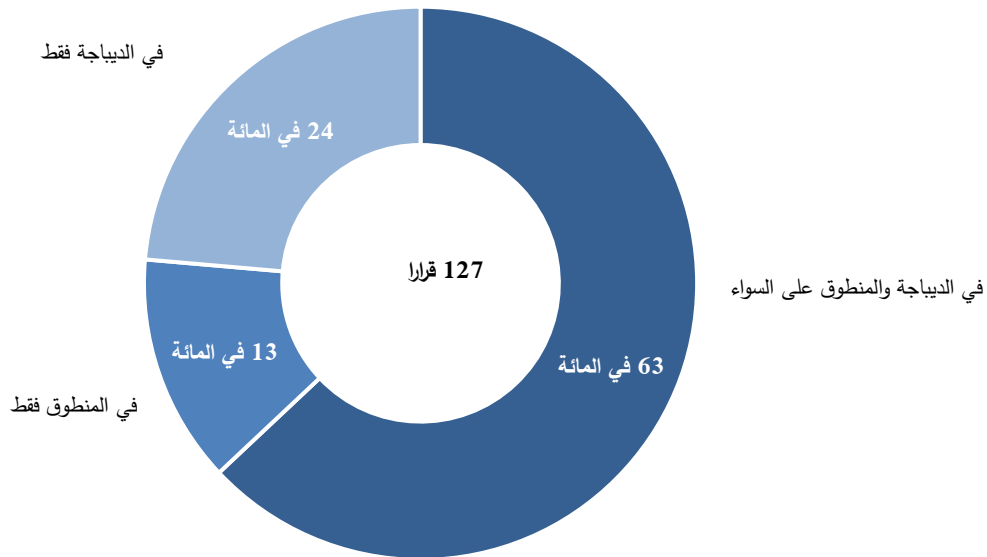
30 - وكما هو مبين في الشكل التاسع، من بين التقارير السبعة التي قدمت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2020 والتي تتضمن منظوراً جنسانياً، تضمن تقريران (29 في المائة) إشارات في المتن وفي الفرع المتعلق بالاستنتاجات والتوصيات على السواء، وهو ما يمثل انخفاضاً مقارنة بثلاثة تقارير (43 في المائة) جاءت على هذا النحو في عام 2018. وتضمن تقرير واحد (14 في المائة) مثل هذه الإشارات في متن الوثيقة فقط، وهو ما يمثل انخفاضاً مقارنة بثلاثة تقارير (43 في المائة) جاءت على هذا النحو في عام 2018. ولم يفرّد في 4 تقارير (57 في المائة) فرع للاستنتاجات والتوصيات، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بتقرير واحد (14 في المائة) جاء على هذا النحو في عام 2018.

31 - ويشير التحليل الوارد أعلاه إلى ضرورة بذل مزيد من الجهود لتحسين إدماج منظور جنساني في التقارير، ولا سيما في الفروع المفردة للاستنتاجات والتوصيات، وبالتالي إتاحة أساس أقوى للعمل الحكومي الدولي المراعي للمنظور الجنساني. وينبغي أن يُنظر إلى هذه النتيجة في سياق الطلب الذي قدمه الأمين العام في مذكرة داخلية موجهة إلى جميع أعضاء فريق الإدارة العليا صدرت في آب/أغسطس 2018 لجعل المساواة بين الجنسين في صميم عمل المنظمة، بوسائل تشمل إدراج التحليلات الجنسانية والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس في التقارير المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية والاعتراف بالمساهمة الإيجابية للمرأة باعتبارها عاملاً من عوامل التغيير.

(ب) القرارات

الشكل العاشر

مواقع الإشارات إلى المسائل المتصلة بنوع الجنس في القرارات المتخذة في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة



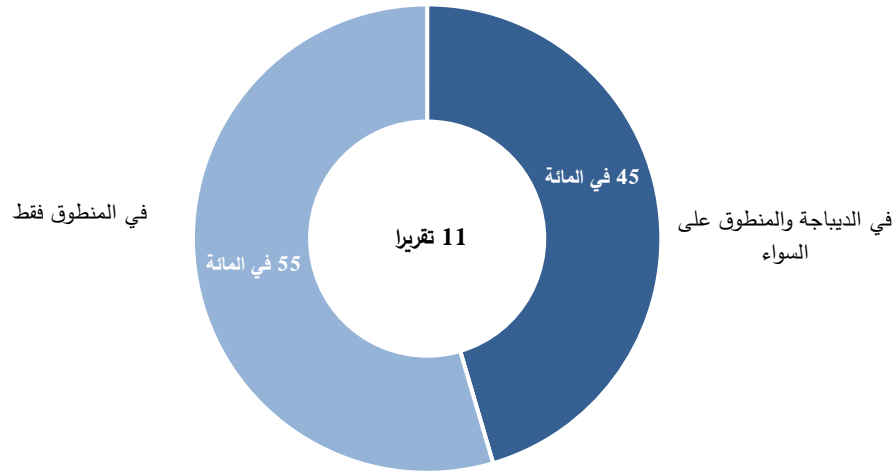
ملاحظة: جاء أحد القرارات في شكل إعلان، فأدرج في فئة "في الديباجة والمنطوق على السواء".

32 - أظهر تحليل موقع الإشارات إلى المسائل الجنسانية في قرارات الجمعية العامة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن هذه الإشارات ترد في أغلب الأحيان في ديباجة تلك القرارات ومنطوقها على السواء (انظر الشكلين العاشر والحادي عشر).

33 - ومن بين القرارات الـ 127 التي اتخذت في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة والتي تضمنت منظورا جنسانيا، أدرج 63 في المائة منها إشارات في فقرات الديباجة والمنطوق على السواء (انظر الشكل العاشر)، وهو ما يمثل زيادة طفيفة بنقطة مئوية واحدة مقارنة بالدورة الثالثة والسبعين ويشير إلى اتجاه إيجابي يمكن مواصلة السعي إلى تحقيقه. وتضمنت 24 في المائة من القرارات إشارات جنسانية في الديباجة فقط، أي بزيادة عن نسبة 18 في المائة المسجلة في الدورة الثالثة والسبعين. وتضمنت 13 في المائة من القرارات منظورا جنسانيا في المنطوق فقط، وهو ما يمثل انخفاضا عن نسبة 20 في المائة المسجلة في الدورة الثالثة والسبعين. وتشير الزيادة في عدد القرارات التي تضمنت إشارات في الديباجة فقط إلى أن ثمة فرص ينبغي للجمعية العامة ولجانها الرئيسية أن تسعى إلى اغتنامها في الدورة السادسة والسبعين والدورات المقبلة لإدراج منظور جنساني في جميع القرارات، ولا سيما في المنطوق.

الشكل الحادي عشر

مواقع الإشارات إلى المسائل المتصلة بنوع الجنس في قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2020



34 - من أصل القرارات الـ 11 (انظر الشكل الحادي عشر) التي تضمنت منظوراً جنسانياً والتي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2020 (48 في المائة من العدد الإجمالي للقرارات التي اتخذها المجلس في ذلك العام)، تضمنت 5 قرارات (45 في المائة) منظوراً جنسانياً في الديباجة والمنطوق على السواء، أي بانخفاض بـ 26 نقطة مئوية مقارنة بعام 2018. وفي الوقت نفسه، تضمنت ستة قرارات إشارات إلى المسائل المتصلة بنوع الجنس في المنطوق فقط، أي بزيادة بـ 44 نقطة مئوية. وفي عام 2018، احتوت 14 في المائة من القرارات التي اتخذها المجلس والتي تضمنت منظوراً جنسانياً على إشارات في الديباجة فقط؛ وفي عام 2020، لم تدرج أي قرارات في هذه الفئة. ويشير الانخفاض في الفئة الأولى إلى اتجاه سلبي، وينبغي أن يسعى المجلس إلى اغتنام الفرص المتاحة لإدراج منظور جنساني في جميع القرارات، في الديباجة والمنطوق على السواء.

2 - التقييم النوعي

المنهجية

35 - قد ترد إشارات إلى منظور جنساني في فروع أو أجزاء رئيسية من تقرير أو قرار، لكن أثرها يتوقف على قوة التحليل وعلى اللغة المستخدمة فيها. ولتقييم هذه القوة، استعرضت تقارير الأمين العام والقرارات حسب متغيرين نوعيين هما تغطية مسائل المساواة بين الجنسين ونوعية تحليل المساواة بين الجنسين.

36 - وقد اعتُبرت التغطية عالية المستوى في التقارير التي تضمنت فرعاً مفرداً للمسائل المتصلة بنوع الجنس وإشارات عديدة إليها في الأجزاء المتبقية من التقرير، في حين اعتُبر وجود إشارة واحدة أو القليل من الإشارات المقتضبة تغطية منخفضة المستوى، وأما التغطية المتوسطة فتقع في منزلة بين تينك المنزلتين. وفي التحليل النوعي للتقارير، مُيّزت الإشارات العابرة مثل عبارة "بمن فيهم النساء" بأنها منخفضة النوعية، أما التقارير التي تضمنت حقائق وأدلة دقيقة، بما في ذلك بيانات كمية مصنفة حسب الجنس و/أو تحليلات جنسانية واضحة، فقد صُنفت بأنها تتراوح من متوسطة النوعية إلى عالية النوعية. وبشكل التقييم النوعي

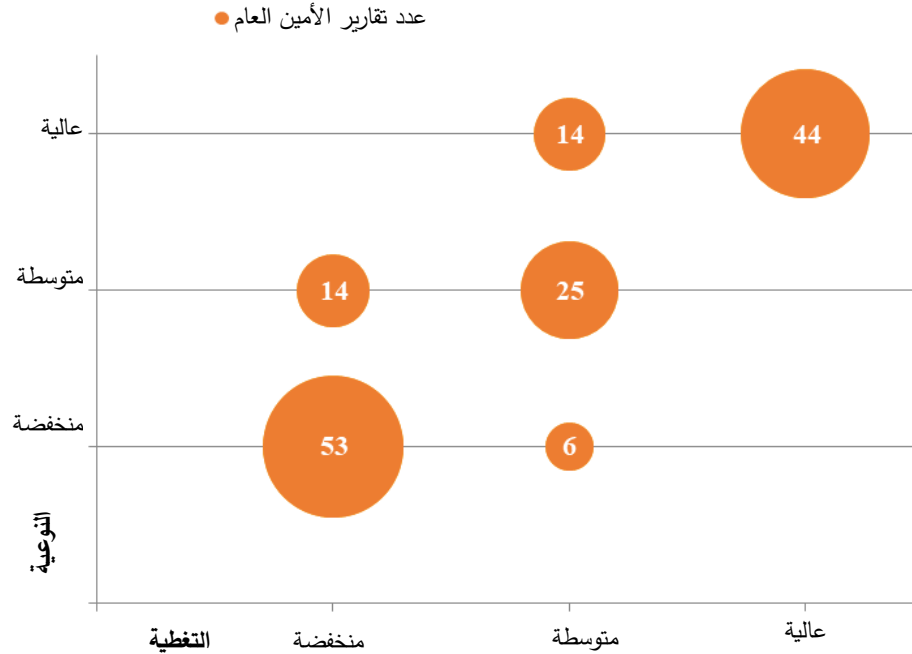
لمثل هذه التقارير خطوة هامة نحو التمييز بين الإشارات العابرة إلى المصطلحات المتصلة بنوع الجنس والتحليلات الأكثر اهتماما بموضوع مسائل المساواة بين الجنسين.

37 - وُحِّلَت القرارات حسب متغير واحد فقط، وصُنِفَت بأنها منخفضة التركيز أو متوسطة التركيز أو عالية التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين. واعتُبرت القرارات التي تضمنت إشارة واحدة أو بضع إشارات عابرة منخفضة التركيز. وُحِّدَت القرارات ذات المستوى العالي من التركيز على المسائل المتصلة بنوع الجنس بما تضمنته من كلمات دالة في عدة فقرات وإدراج صياغة معينة عن حالة النساء والفتيات و/أو الرجال والفتيان واحتياجاتهم.

‘1’ تقارير الأمين العام

الشكل الثاني عشر

تغطية الإشارات إلى مسائل المساواة بين الجنسين في تقارير الأمين العام المقدمة إلى الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا ونوعية تلك الإشارات، حسب تكررها



38 - يبين توزيع تقارير الأمين العام حسب المتغيرين المعتمدين في الشكل الثاني عشر أنها جاءت متباعدة كثيرا من حيث تغطية مسائل المساواة بين الجنسين ومن حيث خصائص تلك الإشارات. وكان هناك اتجاه يدل على وجود علاقة مضاهاة بين التغطية والنوعية؛ فالتقارير التي خُصص فيها حيز صغير لمسائل المساواة بين الجنسين لا تتضمن على الأرجح سوى إشارات سطحية، في حين أن التقارير ذات التغطية الواسعة تميل إلى إيراد المزيد من المعلومات الأكثر تفصيلا والتحليل الأكثر عمقا.

39 - وفي الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، صنف 44 تقريرا (28 في المائة) من أصل 156 تقريرا التي تضمنت منظورا جنسانيا على أنها ذات مستويات عالية من التغطية والنوعية، أي بزيادة بـ 3 نقاط مئوية مقارنة بنسبة 25 في المائة المسجلة في الدورة الثالثة والسبعين، رغم أن العدد المطلق

للتقارير كان هو نفسه في كلتا الدورتين (44 تقريراً). وتضم المجموعة الواقعة في مركز الشكل الثاني عشر ما مجموعه 25 تقريراً (16 في المائة) وتبين مستويات متوسطة من التغطية والنوعية؛ وفي الدورة الثالثة والسبعين، كانت 42 تقريراً (24 في المائة) تندرج في تلك الفئة. وأكبر مجموعة من التقارير في الشكل الثاني عشر هي مجموعة الـ 53 تقريراً التي صُنفت بأنها ذات مستويات منخفضة من التغطية والنوعية، بما يمثل نسبة 34 في المائة من مجموع عدد التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا. وتضمنت المجموعة المناظرة في الدورة الثالثة والسبعين 54 تقريراً (31 في المائة).

40 - وفي المجموعات الصغيرة غير تلك التي تتميز بوجود مضاهاة مباشرة بين التغطية والنوعية، وهي المجموعة المنخفضة التغطية/المتوسطة النوعية والمجموعة العالية التغطية/المتوسطة النوعية والمجموعة المتوسطة التغطية/المنخفضة النوعية والمجموعة المتوسطة التغطية/العالية النوعية، يمكن ملاحظة بعض التغيرات، ولا سيما الانخفاض الحاصل في مجموعة التقارير العالية التغطية/المتوسطة النوعية، من 5 تقارير (3 في المائة) في الدورة الثالثة والسبعين إلى صفر تقرير في الدورة الخامسة والسبعين. ولم يتغير العدد المطلق للتقارير المتوسطة التغطية/العالية النوعية، حيث ظل مستقرا في 14 تقريراً؛ لكن النسبة المئوية زادت زيادة طفيفة من 8 في المائة إلى 9 في المائة. وحدثت زيادتان طفيفتان في عدد التقارير المتوسطة التغطية/المنخفضة النوعية، من 5 تقارير (3 في المائة) إلى 6 تقارير (4 في المائة)، وفي مجموعة التقارير المنخفضة التغطية/المتوسطة النوعية، من 10 تقارير (6 في المائة) إلى 14 تقريراً (9 في المائة). وبالنسبة لمجمول التقارير، انخفض العدد المطلق للتقارير العالية التغطية/العالية النوعية والعالية التغطية/المتوسطة النوعية والمتوسطة التغطية/العالية النوعية من 63 تقريراً إلى 58 تقريراً، لكن النسبة المئوية زادت من 36 في المائة إلى 37 في المائة. وزادت مجموعة التقارير المنخفضة التغطية/المنخفضة النوعية والمتوسطة التغطية/المنخفضة النوعية والمنخفضة التغطية/المتوسطة النوعية من 69 تقريراً (40 في المائة) إلى 73 تقريراً (47 في المائة). وانخفضت مجموعة التقارير المتوسطة التغطية/المتوسطة النوعية من 42 تقريراً (24 في المائة) إلى 25 تقريراً (16 في المائة).

41 - وعلى سبيل المثال، يعتبر التقرير المعنون "متابعة السنة الدولية لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة" (A/75/218) ذا تغطية ونوعية عاليتين لأنه يقدم تحليلاً متعمقاً لمشاركة كبار السن في القوة العاملة، مصنفة حسب هوع الجنس، والحواجر الجنسانية التي تحول دون وصول المسنات إلى سوق العمل على نحو كامل ومتساو. ومن الأمثلة الأخرى للتقارير التي حظيت بتقييم عال التقرير عن معالجة أوجه عدم المساواة والعودة إلى المسار الصحيح نحو القضاء على الإيدز بحلول عام 2030 (A/75/836)، الذي يعتبر فيه عدم المساواة بين الجنسين عاملاً مساهماً رئيسياً في استمرار وباء الإيدز، والذي يتضمن منظورا جنسانيا قويا في جميع أجزاء التقرير. ويعتبر التقرير المعنون "تكوين الأمانة العامة: الخصائص الديمغرافية للموظفين" (A/75/591) ذا تغطية ونوعية عاليتين لأنه يتضمن كمية كبيرة من البيانات المصنفة حسب نوع الجنس وتحليلاً متعمقاً للتحديات والفرص الرئيسية في تحقيق تكافؤ الجنسين في تكوين موظفي الأمم المتحدة. وتحسنت بعض التقارير تحسناً كبيراً فيما تتضمنه من إشارات إلى المساواة بين الجنسين، من حيث النوعية والتغطية، مقارنة بالتقارير السابقة. فعلى سبيل المثال، فإن التقرير السنوي عن حالة اتفاقية حقوق الطفل (A/75/307) المقدم في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة قد صُنف في مرتبة أعلى من السنة السابقة لأنه تضمن تحليلاً جنسانياً جديداً ومحدداً. ويمكن أيضاً العثور على أمثلة لتقارير كانت تُصنّف في السابق في مرتبة عالية من حيث التغطية والنوعية ولكنها لم

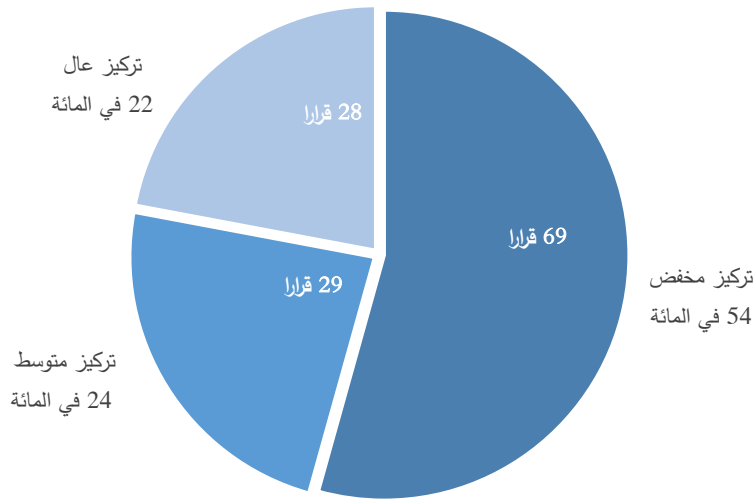
تتضمن منظورا جنسانيا في الدورة الخامسة والسبعين، مثل التقرير السنوي عن صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب (A/75/316). وكان التقرير السنوي عن أداء ميزانية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور قد صُنِف في السابق في مرتبة عالية من حيث التغطية والنوعية، ولكن التقرير المقدم في الدورة الخامسة والسبعين (A/75/865) يعكس انخفاضا في إدماج منظور جنساني.

42- وعموما، تبين النتائج المستخلصة من التقييم النوعي إحرار تقدم في إدماج منظور جنساني في تقارير الأمين العام، وهو ما يتجلى بوضوح من زيادة النسبة المئوية للتقارير التي تتضمن تحليلا جنسانيا ذا مستوى عال من التغطية و/أو النوعية. بيد أن مجموعة التقارير التي تتضمن تحليلا جنسانيا ذا مستوى منخفض من التغطية و/أو النوعية ما زالت تشكل الجزء الأكبر من التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا.

2' القرارات

الشكل الثالث عشر

مدى التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين في القرارات المتخذة في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة التي تتضمن منظورا جنسانيا



43 - بلغ عدد القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين والتي تضمنت منظورا جنسانيا 127 قرارا (انظر الجدول 3)، أي بانخفاض طفيف عن القرارات الـ 129 التي اتخذت في الدورة الثالثة والسبعين. وكما يتضح من الشكل الثالث عشر، اتسم 22 في المائة (28 قرارا) بدرجة عالية من التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين، وهو ما يمثل انخفاضا طفيفا مقارنة بالدورة الثالثة والسبعين (24 في المائة، أي 31 قرارا). وانخفضت النسبة المئوية للقرارات ذات المستوى المتوسط من التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين من 28 في المائة (36 قرارا) إلى 24 في المائة (29 قرارا). وفي الوقت نفسه، زادت النسبة المئوية للقرارات ذات المستوى المنخفض من التركيز على مسائل المساواة بين الجنسين من حيث الأرقام النسبية والأرقام المطلقة، من 48 في المائة (62 قرارا) إلى 54 في المائة (69 قرارا).

وبالنظر إلى أن فئة القرارات ذات المستوى المنخفض من التركيز هي المجموعة الوحيدة التي زادت مقارنة بالدورة الثالثة والسبعين، يمكن بذل المزيد من الجهود لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قرارات الجمعية العامة.

44 - وبين تحليل إضافي أنه يُرجَّح أن القرارات التي تضمنت منظورا جنسانيا لأول مرة لا تتضمن سوى إشارات عابرة إلى ذلك المنظور. ومن ناحية أخرى، يُرجَّح أن تتطوي القرارات التي تضمنت منظورا جنسانيا في الدورات السابقة على مستوى من التركيز على المسائل الجنسانية يتراوح بين المتوسط والعالي. وتشير النتائج أيضا إلى أنه بمجرد بلوغ مستوى عال من التركيز في قرار معين، فإن هذا التركيز يميل إلى الاستمرار عاما بعد عام. وفي المستقبل، ينبغي أن تواصل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية تعميق الاهتمام بمسائل المساواة بين الجنسين.

45 - وتناولت القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مسائل المساواة بين الجنسين بطرائق مختلفة، بما في ذلك من خلال توجيه الدعوات إلى إدماج منظور جنساني في المجال المنظور فيه، والإقرار بأهمية المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات في المجال المنظور فيه، والاعتراف بأوجه الضعف المتعلقة بنوع الجنس تحديدا، والفجوات القائمة بين الجنسين. وانطوى بعض القرارات على دعوة إلى المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة في صنع القرار في المجال المنظور فيه. وكان هناك أيضا العديد من النداءات لجمع بيانات مصنفة حسب نوع الجنس.

46 - وبين التحليل الوارد أعلاه أن عدة قرارات تضمنت تركيزا عاليا على مسائل المساواة بين الجنسين. فعلى سبيل المثال، أبرزت الجمعية العامة في قرارها 90/75 بشأن الحالة في أفغانستان أهمية دور المرأة في عملية بناء السلام والاحتياجات الخاصة للمرأة في مناطق النزاع وفي المجتمع ككل. وأقرت أيضا بالمكاسب التي تحققت في تولي النساء أدوارا قيادية وتمكين المرأة اقتصاديا. وثمة قرار آخر يركز تركيزا عاليا على المسائل الجنسانية وهو القرار 154/75 بشأن التنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وبمشاركتهم، الذي سلّمت فيه الجمعية بأن النساء والفتيات ذوات الإعاقة من أكثر الفئات تعرضا للتهميش في المجتمع، وأن هناك حاجة إلى مزيد من الاهتمام لضمان مشاركتهم الكاملة والمتساوية في المجتمع. وأبرزت الجمعية أيضا أهمية البيانات المصنفة حسب نوع الجنس. فقد سلّمت في قرارها 167/75 بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه بأن ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والإكراه تشكل عقبة رئيسية أمام تمكين النساء والفتيات، وأعربت عن بالغ القلق من الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كوفيد-19 على وقوع الحالات المتصلة بهذه الممارسة الضارة والجهود المبذولة لوضع حد لها. وتصديا للجائحة وآثارها السلبية على النساء والفتيات، اعتمدت الجمعية العامة قرارين جديدين يركزان تركيزا كليا على مسائل المساواة بين الجنسين، وهما القراران 156/75 و 157/75 (انظر الفقرة 9).

47 - وبين التحليل أيضا زيادة في نسبة قرارات الجمعية العامة ذات التركيز المنخفض على مسائل المساواة بين الجنسين، وكان اثنان منها فقط ينطويان في السابق على مستويات أعلى من التركيز، وهما القرار 164/75 بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا والقرار 201/75 بشأن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. ويمكن أن تعزى هذه الزيادة إلى 11 قرارا جديدا ذات تركيز منخفض على منظور المساواة بين الجنسين اتخذت في الدورة الخامسة والسبعين، مثل القرار 36/75 بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول، الذي لا يتضمن سوى إشارة عابرة إلى مسائل نوع الجنس.

48 - وحدد التحليل أمثلة لقرارات زادت بشكل إيجابي من تركيزها على مسائل نوع الجنس مقارنة بالسنة السابقة، مثل قرار الجمعية العامة 264/75 بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس أوروبا، الذي يعكس زيادة كبيرة في إدماجه لمنظور جنساني. ففي هذا القرار الذي تضمن فقرة مفردة للنساء والفتيات وأثر كوفيد-19، رحبت الجمعية العامة أيضا بالموجز السياساتي للأمين العام بشأن هذا الموضوع.

ثالثا - إسهام هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في إدماج منظور جنساني في العمليات الحكومية الدولية

49 - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، خلال الفترة قيد الاستعراض، الاضطلاع بالدور المركزي الذي أسندته إليها الدول الأعضاء في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، على جميع المستويات، دعما لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على نحو تام وفعال ومعجل ولتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على نحو مراعى للاعتبارات الجنسانية. فقد استجابت للتوجيهات الجديدة والموسعة من الدول الأعضاء وقدمت الدعم لوضع مجموعة شاملة من القواعد والسياسات والمعايير العالمية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (انظر E/CN.6/2020/2 و E/CN.6/2021/2).

50 - وعلى غرار السنوات السابقة، فقد ظل تقديم الدعم الفني إلى لجنة وضع المرأة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن وسائر الهيئات الحكومية الدولية يشكل سمة أساسية من سمات الجوانب المعيارية من عمل الهيئة، حتى في إطار القيود التي فرضتها الجائحة. وبهدف تعزيز إدماج منظور جنساني في أعمال ونتائج تلك الهيئات، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة التركيز على أوجه التآزر بين تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإحراز التقدم في مجالات أخرى من مجالات التنمية المستدامة. وإن هُدَّت الجائحة بتقويض المكاسب التي تحققت في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بل وهُدَّت بعكس مسار تلك المكاسب، فقد اضطلعت الهيئة بدور رائد في التصدي للأزمة وتقديم حلول مستدامة مراعية للاعتبارات الجنسانية خلال عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

51 - وفي عام 2020، أعطت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أولوية عالية للأنشطة المتصلة باستعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 عاما على اعتماده. وكجزء من تلك العملية، أعدت 173 حكومة تقارير وطنية، أساسا بالتعاون والتشاور مع الهيئة ومع المجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة. وأسهمت الاستعراضات على الصعيد الوطني في التقرير التجميعي العالمي للأمين العام عن عملية الاستعراض والتقييم (E/CN.6/2020/3).

52 - وقدمت الهيئة أدلة قوية بشأن التقدم المحرز والثغرات في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وساهمت في وضع توصيات محددة للتعجيل بتنفيذ الالتزامات. وواصلت بذل جهودها الرامية إلى تعزيز إدماج منظور جنساني في عملها وتحسين الاتساق والمواءمة والتنسيق بين الجوانب المعيارية والتنفيذية. وكانت أيضا عملية الاستعراض والتقييم بعد مرور 25 عاما فرصة لحفز المبادرات والشراكات المؤثرة في سد الثغرات وتكثيف العمل.

53 - وساهمت الهيئة في مناسبات عقدتها هيئات حكومية دولية أخرى في الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وقدمت لها الدعم، بما في ذلك حلقة نقاش رفيعة المستوى عقدها مجلس حقوق الإنسان في شباط/فبراير 2020 وجلسة تحاور لأصحاب المصلحة المتعددين عقدها رئيس الجمعية العامة في 21 تموز/يوليه واجتماع رفيع المستوى عقدته الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين في 1 تشرين الأول/أكتوبر.

54 - وتعاونت الهيئة أيضا في مناسبة مشتركة افتراضية نظمتها لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إحياء للذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، بالاشتراك مع رئيس لجنة وضع المرأة. وأتاحت حلقة النقاش الافتراضية فرصة لدعوة الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى إلى الاستفادة من عمل لجنة وضع المرأة واستخدامه لتصميم سياسات تراعي المنظور الجنساني وتدخلات أخرى للتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها. وكانت أيضا مفيدة في تأكيد التفاعل الطويل الأمد بين اللجان الثلاث والدور الحفاز الذي تضطلع به لجنة وضع المرأة في تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

55 - واحتقالا بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ مجلس الأمن القرار 1325 (2000)، نظمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة سلسلة من المناسبات الافتراضية على مدى شهر، استكملت بأنشطة تتعلق بالدعوة والتوعية بغية إبراز قيادة المرأة في مجال كفالة السلام المستدام والنهوض بتلك القيادة. ونسقت أيضا إعداد تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2020/946)، الذي ساعد على تعزيز قاعدة المعارف بشأن هذا الموضوع وتوثيق الإنجازات والتحديات وتسجيل الاتجاهات والأدلة المستمدة من البحوث والبيانات والممارسات الجديدة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

56 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية جهودها المبدولة من أجل التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، في كامل نطاق عملها. وينبغي للجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين أن تغتنم الفرصة لمواصلة النهوض بهذا الالتزام.

57 - ويظل التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني متفاوتا فيما بين الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة المستعرضة. وانخفضت نسبة تقارير الأمين العام التي تتضمن منظورا جنسانيا انخفاضا طفيفا. وفيما يتعلق بالجمعية العامة، يمثل هذا الانخفاض اضطرابا في اتجاه تصاعدي ثابت استمر حتى الدورة الثالثة والسبعين. وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الفنية، جاءت النتائج متذبذبة على مدى السنوات الست الماضية، على الأرجح بسبب قلة عدد ما قدم من تقارير إلى تلك الهيئات، مما أفضى إلى صغر حجم العينة المستعرضة. ويشير التقييم النوعي الوارد في هذا التقرير إلى أن مجموعة التقارير التي تنطوي على تحليل جنساني ذي مستويات منخفضة من التغطية و/أو النوعية ما زالت تشكل الجزء الأكبر من التقارير التي تتضمن منظورا جنسانيا. وتسلط تلك النتائج الضوء على الحاجة الملحة إلى بذل مزيد من الجهود من أجل إدراج منظور جنساني بصورة أكثر منهجية في تقارير الأمين العام في جميع المجالات، إلى جانب زيادة تعزيز نوعية التحليل الجنساني وإدراج منظور جنساني في الاستنتاجات والتوصيات.

58 - وبلغت النسبة المئوية لقرارات الجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً ذروة جديدة في الدورة الرابعة والسبعين. ورغم أن هذه النسبة انخفضت بشكل طفيف في الدورة الخامسة والسبعين، فإنها ظلت أعلى من المستوى الذي وصلت إليه في الدورة الثالثة والسبعين. وفي الوقت ذاته، ظلت القرارات المصنفة على أنها ذات مستويات منخفضة من التغطية والنوعية تشكل النسبة الأكبر من القرارات التي تتضمن منظوراً جنسانياً، وظلت تزداد بصورة غير متناسبة مقارنة بالفئات الأخرى. وتباينت بشكل كبير نسبة قرارات اللجان الرئيسية للجمعية العامة التي تتضمن منظوراً جنسانياً، ولم تحقق أغلبية اللجان بعد النسبة المتوخاة، وهي 50 في المائة. وحقق المجلس الاقتصادي والاجتماعي مستويات أعلى في عامي 2019 و 2020 مقارنة بعام 2018، لكنه لم يتمكن من الوصول مرة أخرى إلى ذروة نتائجه، التي كانت قد تحققت في عام 2017. وفي الوقت نفسه، كانت نسبة قرارات لجانه الفنية التي تتضمن منظوراً جنسانياً أقل من الدورات الأربع الماضية، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض عدد القرارات المتخذة في عام 2020 عموماً. ولذلك، هناك فرص كبيرة لزيادة الاهتمام بإدماج منظور جنساني في عمل جميع الهيئات الحكومية الدولية.

59 - ورغم التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، تمكنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من تقديم دعم معياري فعال للعمليات والهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك في سياق استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 25 عاماً. وستواصل الهيئة دعم عمل لجنة وضع المرأة وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية، بما يشمل الجهود التي تبذلها تلك اللجنة والهيئات لتعزيز الإطار المعياري العالمي للمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات في سياق الجائحة.

60 - وقد ترغب الجمعية العامة في أن تقوم بما يلي:

(أ) تهييب من جديد بجميع الهيئات الحكومية الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تعمم مراعاة منظور جنساني على نحو تام في جميع البنود التي تنظر فيها تلك الهيئات والتي تندرج في نطاق ولاية كل واحدة منها؛

(ب) تحث جميع الحكومات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين على معالجة الثغرات والتحديات واتخاذ إجراءات جديدة تكون محددة وموقوتة وقابلة للقياس ويُرصد لها التمويل الكامل ابتغاء التعجيل بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وذلك وفق الالتزامات المتعهد بها في الإعلان السياسي بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة؛

(ج) تلتزم بتكثيف جهودها الرامية إلى إدماج منظور جنساني في عملها في الجلسات العامة وفي لجانها الرئيسية، وتشجع رئيس الجمعية العامة ومكاتب لجانها الرئيسية على رصد التقدم المحرز في إدماج منظور جنساني في القرارات المتخذة في كل دورة من دوراتها؛

(د) تهييب بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعجل بإدماج منظور جنساني في قراراته وباللجان الفنية أن تضمن إدماج منظور جنساني في قراراتها وكذلك في مشاريع القرارات التي تعد لكي يبت فيها المجلس أو الجمعية العامة؛

(هـ) تطلب من الإدارات المقدمة للوثائق أن تتخذ المزيد من الخطوات لكفالة أن تتضمن تقارير الأمين العام المعدة للهيئات الحكومية الدولية تحليلات جنسانية، وتشجع على اتخاذ المزيد من التدابير الرامية إلى تحسين نوعية أي تحليل من ذلك القبيل، بوسائل تشمل استخدام بيانات مصنفة

حسب نوع الجنس وحسب العمر، وتبيان إسهام النساء والفتيات باعتبارهن عوامل تغيير وإظهار أثر السياسات والبرامج المقترحة على المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وتشجع أيضا على إدراج منظور جنساني في الاستنتاجات والتوصيات في جميع التقارير المعدة للهيئات الحكومية الدولية؛

(و) تواصل تعزيز قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن تنفذ بالكامل وظيفتها المتمثلة في تقديم الدعم المعياري، وعلى أن توفر تحليلا للسياسات ومعارف وأدلة من أجل دعم المداولات الحكومية الدولية، وأن تواصل إذكاء الوعي بفرص تعميم منظور جنساني في عمل الهيئات والعمليات الحكومية الدولية، وأن تقدم المساعدة التقنية بشأن تعزيز إدماج منظور جنساني في قرارات الهيئات الحكومية الدولية ووثائقها الختامية الأخرى، من حيث تغطيتها ونوعيتها.